



الفساد في الجنوب الأفريقي: الجهود والتحديات



إعداد: سلمى عادل



الفساد في الجنوب الأفريقي: الجهود والتحديات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

منظمة غير حزبية مسجلة برقم 6337 لعام 2005.

لا تهدف إلى الربح، تخضع قوانينها للقانون رقم 149 لسنة 2019 للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع: [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



جميع الحقوق محفوظة- 2022 ©

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان





المقدمة:

يشير الفساد إلى استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وهو يضعف المؤسسات العامة ويجعلها غير قادرة على أداء مسؤولياتها الرئيسية. وبالتالي، فإن مكافحة الفساد من بين أهداف التنمية المستدامة، من بين مقاصد الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030" (16.4)، و"الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما" (16.5).

وفقًا لتقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2020، فإن ما يقدر بنحو 88.6 مليار دولار (3.7% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا) يترك القارة كل عام من هروب غير مشروع لرأس المال إلى الخارج. هذا استنزاف كبير لرأس المال والإيرادات في أفريقيا، مما يزيد من فجوة التمويل السنوية التي تعاني منها القارة، ويقوض قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يناقش هذا التقرير الفساد في بلدان الجنوب الأفريقي: بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا. ويوفر إحصاءات عامة لتصور معدلات الفساد في كل بلد، كما يبحث في أشكال الفساد السائد فيها، ويسلط الضوء على الجهود والتحديات التي تواجه كل منها في مكافحته للفساد، وتقديم قضايا مختلفة.

يعتمد التقرير على معدلات الفساد وفقًا لمؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومقياس أفروباروميتر، كما يتم نشر مؤشر مدركات الفساد من قبل مؤسسة الشفافية الدولية، فهو يصنف الدول "حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع العام"، هناك 180 رتبة (180 أكثر فسادًا - 1 أقل فسادًا)، ودرجة الفساد في كل دولة من 100 (0 أكثر فسادًا - 100 أقل فسادًا). ومقياس أفروباروميتر هو شبكة أبحاث أفريقية مستقلة تقيس المواقف العامة بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا، حيث يجرون استطلاعات حول الديمقراطية والحكم والاقتصاد والمجتمع في أكثر من 30 دولة تتكرر في دورة منتظمة.

أولاً: بوتسوانا

1- معدل الفساد:

تعتبر بوتسوانا الدولة الأقل فسادًا في الجنوب الأفريقي، حيث تحتل المرتبة الـ45 من أصل 180 دولة، وحصلت على 100/55 في مؤشر مدركات الفساد 2021. ومع ذلك، فقد انخفضت درجاتها منذ عام 2012، عندما سجلت 100/65. فقدت بوتسوانا 5 نقاط منذ عام 2020، مما يعني أن الناس في بوتسوانا يدركون أنها تزداد فسادًا بمرور السنين. ووفقًا لأفروباروميتر، يشعر 58% فقط من الناس في بوتسوانا أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح.



2- أنواع الفساد:

أ- **المحسوبية والمنسوبية:** تعتبر أكثر أساليب الفساد شيوعاً في بوتسوانا، وهي تركز في الغالب على نخبة الدولة، حيث يُنشئون شبكات المحسوبية باستخدام سلطاتهم وسلطتهم، مما يطمس الخط الفاصل بين مصلحة القطاع العام ومصالح القطاع الخاص. على سبيل المثال، كان وزير الدفاع في وقت ما هو قريب الرئيس، والذي كان أيضاً قريب رئيس مديرية الفساد والجريمة الاقتصادية آنذاك. عادةً ما تكون الشركات التي تختار الحكومة التعامل معها ملك أفراد عائلات وأصدقاء المسؤولين. هذا يجعل من الصعب للغاية محاربة هذه الظاهرة لأنها متجذرة في النظام السياسي والصناعات الخاصة. تستخدم النخبة الصغيرة قوتها لكسب الربح والحفاظ على النظام الفاسد.

ب- **الفساد الصغير:** ليس مرتفعاً في بوتسوانا. عادة ما يكون الأفراد، وكذلك الشركات، قادرين على الحصول على وثائقهم وترخيصهم وتصاريحهم، وما إلى ذلك دون التعرض للفساد البيروقراطي.

3- الجهود والتحديات

بذلت بوتسوانا الكثير من الجهود على مر السنين للحد من الفساد، كونها دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته. كما اعتمدت قانون الفساد والجرائم الاقتصادية، في عام 1994، الذي أنشأ "مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية"، وهي مكلفة بالتحقيق في مزاعم الفساد والجرائم الاقتصادية ومشاركة نتائجها مع مديرية النيابة العامة، وعليها مسؤولية عن إجراء عمليات تدقيق منتظمة وحملات توعية عامة.

ومع ذلك، تعاني مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية من نقص الاستقلالية، ولا يتم منحها الاستقلال حيث يتم منح أي وكالة لمكافحة الفساد في دول أخرى، وكما هو مطلوب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. في الواقع، هو قسم تابع لمديرية إدارة الخدمة العامة، وهذا يعني أيضاً أنها تشارك ميزانياتها مع الإدارات الأخرى مما يقلل من مواردها ويضعف قدرتها. إضافة إلى ذلك، فإن المدير العام لإدارة مكافحة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية ليس محمياً بموجب الدستور، مما يضعه في موقف ضعيف أمام السلطات وإداراتها. على الرغم من وجود دعوات مختلفة لاستقلال مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية وحماية مديرها العام، من قبل مختلف الأحزاب في بوتسوانا، فإن الحزب الحاكم لم يستجب لهذه الدعوات. علاوة على ذلك، لا تستطيع مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية سوى إحالة الحالات إلى مديرية النيابة العامة فقط، وليس لديها سلطة ملاحقة قضايا الفساد؛ فقط التحقيق فيها. وهذا يعني أن القضايا تتأرجح أحياناً بين الحالتين، مما يؤخر سير المحاكمات.

أُحيلت هناك قضايا إلى مدير النيابة العامة منذ أكثر من خمس سنوات ولم تُرفع إلى المحكمة للإدانة. علاوة على ذلك، يعود تاريخ بعض الحالات في مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية إلى عام 2008.



ومن الأمثلة على ذلك مشروع *Palapye Fengyue Glass Manufacturing*، المشروع عُرف في بوتسوانا بفشله حيث تعود بدايته مع قيام شركة تنمية بوتسوانا باختيار شركة *Shanghai Fengyue Glass* الصينية، بعد أن دخلت في شراكة مع هذه الشركة على الرغم من أنها لم تكن تمتلك الخبرة الفنية المطلوبة. وكانت الشركة البوتسوانية ليس لديها خبرة على الإطلاق في صناعة الزجاج وليس لديها خبرة سابقة في أي مشروع كثيف رأس المال، وكشفت المراجعة القانونية عن مبالغ ضخمة من المال لا يمكن حسابها في الحسابات المصرفية للمديرين التنفيذيين والموظفين في شركة تنمية بوتسوانا. كما كشفت عن استنفاد 70% من رأس المال مع اكتمال بالكاد نصف المشروع. ومع ذلك، لم يتم إصدار أي إدانات حتى الآن، تتقدم القضية ذهابًا وإيابًا بين مدير النيابة العامة ومديرية الفساد والجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى لجنة خاصة في البرلمان، إضافة إلى انتظاراتهم وصول الأدلة من الصين، بعد إرسال طلب للمساعدة المتبادلة في عام 2012. وبالتالي، أدى عدم وجود سلطات قضائية واضحة ووكالة مستقلة يمكنها مقاضاة الفساد إلى الارتباك والتأخير والإفلات من العقاب.

في الواقع، يتفشى الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في بوتسوانا، ووفقًا لأفروباروميتر، يعتقد معظم الناس في بوتسوانا أن المتهمين لن يتم تقديمهم إلى المحكمة أو في حالة إدانتهم لن يتم إرسالهم إلى السجن بسبب العديد من قضايا الفساد رفيعة المستوى في بوتسوانا مع تبرئة العديد من المشتبه بهم من قبل المحكمة، والمسؤولون العموميون غير مسؤولين عن إخفاقاتهم وفسادهم وعادة لا يخضعون لأي إجراءات تأديبية. علاوة على ذلك، هؤلاء المسؤولون لا يشعروا حتى أن أفعالهم تبرر أي إجراء لأنهم لا يستقيلون من مناصبهم أو يتحملون المسؤولية، وعلى سبيل المثال، على الرغم من اتهام وزير المالية والاقتصاد آنذاك بتضارب المصالح في عام 2011، إلا أنه لم يتنحى عن منصبه كوزير أو كرئيس تنفيذي لشركة تنمية بوتسوانا وفي ذلك الإطار، برزت قضية فساد كبيرة أخرى وهي اختلاس صندوق البترول الوطني عندما انشأت حكومة بوتسوانا الصندوق للتصدي من التضخم في أسعار النفط. ومع ذلك، فقد اختفت الأموال بين عامي 2016 و2017، ويُزعم أن 250 مليون بولا (عملة بتسوانا) اختُلست من قبل أولئك الذين كانوا يهدفون إلى حمايتها، ويُزعم بغسل الأموال من قبل العديد من المسؤولين رفيعي المستوى: الرئيس ونائب الرئيس والوزير وقاضي المحكمة العليا والشركات والمديرين وقطب الأعمال.

وبحسب ما ورد تم اختلاس الأموال واستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية من قبل هؤلاء المسؤولين لشراء العديد من العقارات داخل وخارج البلاد والعديد من السيارات باهظة الثمن والساعات. ووجهت إلى المتهمين عدة تهم تتعلق بغسيل الأموال، وأتهم موظف سابق في وزارة الموارد المعدنية والتكنولوجيا الخضراء وأمن الطاقة بإساءة استخدام المنصب وغسيل الأموال والسرقة وتقديم معلومات كاذبة إلى مسؤول عام. نظرًا لاستمرار القضية، وظهور المزيد من الأموال التي تم اختلاسها، ورغم أن فريق الدفاع عن المتهمين قد طلب شهادات الرئيس موكغويتسي ماسيسي وسلفه إيان خاما، إلا أن المحكمة العليا رفضت طلبهم. وبالتالي، استمرار نزعة الإفلات من العقاب ورفض محاسبة كبار المسؤولين.



ثانياً: ناميبيا

1- معدل الفساد:

ناميبيا هي ثاني أقل دولة فسادًا في منطقة الجنوب الأفريقي، حيث تحتل المرتبة 58 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد، وقد سجلت 100/49، متراجعة بنقطتين عن العام السابق. علاوة على ذلك، وفقًا لمقياس أفروباروميتر، أفاد 7% فقط من المشاركين في الاستطلاع بأنهم واجهوا موقفًا طالب فيه المسؤولون العموميون بالرشوة مقابل الخدمة العامة.

ومن المهم ملاحظة أن مسؤولي الحكومة الناميبية يرفضون تصنيفات مؤشر مدركات الفساد، حيث يرون أنها متحيزة ضد دول جنوب الصحراء، ويجادلون بأن التركيز يجب أن يكون على بيانات الفساد الواقعية وكيفية تعامل البلدان مع الفساد، ولكن في الواقع المؤشر يركز بشكل أساسي على الحقوق الاقتصادية وحقوق الإنسان وغيرها من الحقوق الأساسية. وأشار المدير العام للجنة مكافحة الفساد، باولوس نوا، إلى أن "الدول بدت وكأنها فاسدة فقط بسبب التدهور الاقتصادي العالمي والتحديات الاجتماعية التي تواجهها، خاصة في إفريقيا".

2- الجهود والتحديات:

ناميبيا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته، وأنشأت ناميبيا لجنة مكافحة الفساد، بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2003 ومارست عملها في فبراير 2006. كذلك، لدى ناميبيا مكتب أمين المظالم، الذي تم إنشاؤه بموجب قانون أمين المظالم لعام 1990 كهيئة مستقلة. وكلاهما مكلف بالتعامل مع الفساد بنفس الطريقة بالضبط، من الإبلاغ والتحقيق والإشارة إلى المدعي العام. على الرغم من الاختلافات الدقيقة بين المؤسستين، فإن كلاهما لهما نفس الغرض إلى حد ما. هذه الازدواجية تهدر الموارد الناميبية، وتسبب الارتباك، وتؤدي إلى الإفلات من العقاب.

ولتشجيع الإبلاغ، اعتمدت ناميبيا قوانين حماية مختلفة مثل قانون حماية الشهود، وقانون المبلغين عن المخالفات. ومع ذلك، فإن لجنة مكافحة الفساد متهمه بإطالة عملية التحقيق عن عمد مع الأشخاص المؤثرين بالسياسة، مما يقلل من ثقة الناس في لجنة مكافحة الفساد، ويقلل من فرص الإبلاغ عن الفساد.

تعتبر بيروقراطية الدولة في ناميبيا غير فعالة وفسادة حيث التعيينات ذات الدوافع السياسية للموظفين العموميين، ويقال إن المتطلبات الإدارية الحكومية مرهقة ونافذة للفساد. كما يتضمن بدء عمل تجاري في ناميبيا عشرة إجراءات مختلفة ويستغرق 66 يومًا. ومن المتوقع أن تدفع واحدة من كل خمس شركات رشوي للحصول على تصاريح البناء.

يهدف قانون المشتريات العامة لعام 2015 إلى إصلاح قضايا الاحتيال في المشتريات، والذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2017، وقد أنشأ المجلس المركزي للمشتريات للإشراف على عملية الشراء بطريقة شفافة. ورغم ذلك، يتفشى الفساد أيضًا من قبل سلطات الجمارك وهو عائق آخر للأعمال التجارية في ناميبيا،



وتنتشر المدفوعات غير النظامية والرشاوى في إجراءات الاستيراد، وفي بعض الأحيان، تعلن الشركات عن قيم أقل لوارداتها، لتفادي رسوم الاستيراد والضرائب. وفي عام 2017، تم الكشف عن مخطط تهرب ضريبي وغسيل الأموال بقيمة 3.5 مليار دولار ناميبي يشمل واردات من الصين.

كما ورد أن المشتريات العامة فاسدة، وغالبًا ما يتم تبادل الرشاوى والمدفوعات غير المنتظمة مقابل تراخيص وعقود عامة. وتشير واحدة من كل عشر شركات إلى أنه من المتوقع أن تقدم هدايا لتأمين العقود الحكومية، حيث تؤثر المحسوبية بشكل كبير على قرار المسؤولين عند منح العقود. يتم في بعض الأحيان تحويل الأموال العامة إلى شركات أو أفراد أو مجموعات بسبب الفساد. كما أن هناك تصور بأن الشركات المملوكة للدولة تُمنح امتيازات تفضيلية.

كما تعتبر الصناعات الاستخراجية في ناميبيا فرصة كبيرة للإثراء غير المشروع، لا سيما من خلال منح تراخيص التعدين وصيد الأسماك. يتلقى ضباط الشرطة الفاسدون رشاوي لتسهيل الصيد الجائر في ناميبيا. وينتشر الصيد الجائر بسبب نقص الموارد اللازمة لإنفاذ فعال ضد جرائم الحياة البرية؛ كما تعتبر رشوة مسؤولي الحدود عاملاً مساهماً.

تتمتع ناميبيا بمستوى كافٍ من الشفافية في قطاع التعدين، ومع ذلك، تفتقر إلى آليات شفافة تنظم التنقيب عن النفط. واحدة من أكبر فضائح الفساد في ناميبيا هي فضيحة فيشروت، حيث يُزعم أن مجموعة من المسؤولين الناميبيين، وزير الثروة السمكية الناميبي السابق برنهاردت إيساو، ووزير العدل ساكي شانغالا، وجيمس هاتويكوليبي، وتامسون هاتويكوليبي، وريكاردو جوستافو، وبيوس مواتيلولو، هم العقل المدبر لفضيحة سياسية فاسدة كبرى. يُزعم أن السنة حصلوا عن طريق الفساد على رشاوى بقيمة 15 مليون دولار من شركة الصيد الأيسلندية *Samherji* مقابل تأجير حصص الصيد للشركات التابعة لها، وهم حالياً في السجن في انتظار المحاكمة.

ثالثاً: جنوب أفريقيا

1- معدل الفساد:

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد 2021، فهي ثالث أقل دولة فساداً في منطقة الجنوب الأفريقي، بدرجة 100/44. إنها الدولة السبعون من أصل 180 دولة في الفساد. لم تشهد أي تحسن أو تدهور في درجاتها عن العام السابق 2020. وفقاً لـ أفروباروميتر، يعتقد 60.5% من مواطني جنوب إفريقيا أن أداء الحكومة كان "سيئاً للغاية" في مكافحة الفساد، ويعتقد 15.4% آخرون أنها كانت تعمل "بشكل سيء إلى حد ما". علاوة على ذلك، احتل الفساد المرتبة الثانية في قائمة أهم القضايا التي تواجه البلاد. ويقول ثلاثة من كل أربعة مواطنين في جنوب إفريقيا إن الناس يخاطرون بالانتقام أو عواقب سلبية أخرى إذا أبلغوا عن حوادث فساد.

2- أنواع الفساد:

أ- **Tenderpreneurship**: يقصد بها ممارسة إثراء الذات من خلال إفساد ترسية عقود المناقصات الحكومية. والـ "Tenderpreneur" هو فرد ماهر أو رائد أعمال في المناقصات الحكومية، ومع ذلك، فإن المهارة التي يمتلكونها لا ترتبط بمهاراتهم الفنية، ويستند إلى قدرتهم على استخدام المعارف الشخصية، أو الرشوة المباشرة للمسؤولين المنتخبين أو المعيّنين سياسيًا (أو أفراد أسرهم) الذين لديهم مصالح تجارية متزامنة. وتعد عائلة جوبتا من أشهر الـ **Tenderpreneurs** في جنوب إفريقيا.

ب- **BEE Fronting**: يشير هذا إلى إساءة استخدام القواعد التي تحكم التمكين الاقتصادي للسود (BEE) التي تهدف إلى تسهيل مشاركة أوسع للسود في الاقتصاد لمعالجة عدم المساواة التي أحدثها الفصل العنصري، حيث يوفر الحوافز والمعاملة التفضيلية للشركات التي تساهم في ذلك. ومع ذلك، يتم التحايل المتعمد أو محاولة التحايل على قانون B-BBEE والقواعد. تتضمن عادةً الاعتماد على البيانات أو ادعاءات الامتثال بناءً على تحريف الحقائق، سواء كان ذلك من قبل الطرف الذي يدعي الامتثال أو من قبل أي شخص آخر. في عام 2017، تم اتهام "Netcare"، المشغل لأكبر شبكة مستشفيات خاصة في جنوب إفريقيا، بالتحايل على قانون BEE، بممارسات مختلفة:

1. **وضع واجهة "Window-dressing"**: يُعيّن الأشخاص السود في المؤسسة مضافين إلى مجلس إدارة الشركة على أساس رمزي، ويحظر عليهم المشاركة في الأنشطة الأساسية للشركة، أو أداء واجباتهم الوظيفية كما هو مذكور في الوصف الوظيفي، ويتم منحهم المقعد فقط حتى تتمكن الشركة من التأهل للعقود الحكومية وفقًا لشروط BEE.

2. **تحويل الاستحقاقات "Benefit Diversion"**: يتم تنفيذ المبادرات التي تحول المنافع الاقتصادية المتلقاة نتيجة لوضع B-BBEE للمؤسسة بعيدًا عن السود، هذا يعني أنهم لا يتلقون المزايا المحددة في الوثائق القانونية ذات الصلة.

ج- **الفساد الصغير**: وجدت دراسة استقصائية أجراها معهد الدراسات الأمنية لضحايا الجريمة الوطنية أن تصور الفساد في الإدارات الحكومية المحلية مثل المرور والشرطة البلدية مرتفع. أفاد المستطلعون أنهم من المحتمل أن يرشوا مسؤولي المرور وضباط الشرطة والموظفين في مكاتب التوظيف. ومع ذلك، فإن الإبلاغ عن ممارسات الفساد الصغيرة منخفض، حيث أبلغ 5.6% فقط من مواطني جنوب إفريقيا عن أشكال من الفساد الطفيف تشمل المال أو الهدايا.

د- **الاستيلاء على الدولة**: شكل من أشكال الفساد السياسي حيث تتلاعب النخبة السياسية والتجارية بتشكيل السياسات والتأثير على القوانين واللوائح الاقتصادية لصالحها. إذن، فإن الاقتصاد عالق في حلقة مفرغة يتم فيها تقويض السياسات والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحسين الحوكمة من خلال التواطؤ بين رجال الأعمال الأقوياء ومسؤولي الدولة الذين يجنون مكاسب خاصة كبيرة من غياب سيادة القانون الواضحة.



3- الجهود والتحديات:

جنوب إفريقيا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته، كما أن لديها مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية، والمعروفة باسم Hawks، والتي تم تصميمها لاستهداف الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد، وانشئت من قبل حكومة زوما في عام 2008. علاوة على ذلك، تمتلك جنوب إفريقيا إطارًا وتشريعات متطورة تحدد مبادرات الفساد، بما في ذلك قانون منع ومكافحة الفساد. كما أعلنوا عن استراتيجيتهم الوطنية لمكافحة الفساد 2020-2030، مع خطط لتشكيل المجلس الاستشاري الوطني لمكافحة الفساد.

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة حاليًا للقضاء على الفساد، فإن أجهزة إنفاذ القانون والادعاءات الضعيفة التي تم تجويفها خلال سنوات من الاستيلاء على الدولة قد ساهمت في تآكل ثقة الجمهور بأن المسؤولين الفاسدين سيحاسبون. وفي الواقع، أفاد المدقق العام لجنوب إفريقيا أن الإنفاق الحكومي لعام 2021/2020، الذي "لم يتم استرداده أو التعاضي عنه أو شطبه بلغ 488.14 مليار راند"، وتم تخصيص نسبة كبيرة من هذا المبلغ للمشاريع ذات الصلة بكوفيد-19.

خلال رئاسة جاكوب زوما، تفشى الفساد، ويعد أحد رؤساء الدول القلائل الذين يواجهون تهماً بالفساد في بلادهم. في عام 2018، أُدين بانتهاك الدستور فيما يتعلق باستخدام أموال الدولة (246 مليون راند) نحو منزله في نكاندلا. كما يواجه 16 تهمة بالفساد وغسيل الأموال والابتزاز والاحتيال فيما يتعلق بصفقة الأسلحة لعام 1998، وهي صفقة بمليارات الدولارات تنطوي على شراء أسلحة من دول مثل ألمانيا وفرنسا. وبحسب ما ورد تلقى 783 دفعة غير قانونية، كما تلقى رشاوى من شركة أسلحة فرنسية من خلال مستشاره المالي. تضمنت هذه الصفقة فسادًا واسع النطاق ومستويات عالية من الرشوة والاختلاس في المؤتمر الوطني الأفريقي.

كما أنه متهم بالاستيلاء على الدولة، إلى جانب نخب رجال الأعمال، وعلى الأخص عائلة غوبتا التي تورطت في سرقة تقريبًا جميع أموال مشروع مشروع "Vrede" لمنتجات الألبان، وهو مشروع حكومي تم إنشاؤه لتمكين مزارعي الألبان السود في بلدة Vrede بتكلفة 250 مليون راند، وشاركوا في تعيينات وعزل أعضاء مجلس الوزراء في جنوب إفريقيا، مع تقارير عن منح عقود حكومية بشكل غير قانوني لشركات أو أشخاص مرتبطين بجوبتا، ومعاملة البنوك التفضيلية للشركات المملوكة لجوبتا.

كانت هناك خطوات إيجابية لفضح ومعالجة الفساد رفيع المستوى، مثل لجنة التحقيق في الاستيلاء على الدولة، والمعروفة باسم لجنة زوندو، وفي عام 2020، كانت هناك حملة لمكافحة الفساد، تم القبض على ضابط برتبة فريق بتهم الفساد والاحتيال والسرقة وغسيل الأموال التي تنطوي على حوالي 200 مليون راند.

علاوة على ذلك، أتهم 14 ضابط آخر من جنوب إفريقيا بالفساد، كما أُلقي القبض على أربعة من ضباط شرطة كيب تاون في وحدة مراقبة الحدود الوطنية في مطار كيب تاون الدولي لابتزازهم أموالاً من الشركات الصينية. في أكتوبر ونوفمبر 2022، تم اعتقال أكثر من 100 شخص بتهمة الفساد، وكان من بين المعتقلين مسؤولين تنفيذيين في VBS Mutual Bank، ومسؤولي صندوق التأمين ضد البطالة الفيدرالي، والعديد من



المسؤولين الحكوميين، ورئيس البلدية والمدير المحلي لـ JB Marks، وعضو البرلمان في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ووزير أمن الدولة السابق.

الخاتمة:

تعتبر الدول الثلاث في منطقة الجنوب الأفريقي من الدول الأقل فسادًا في إفريقيا، ومع ذلك، على مدار السنوات القليلة الماضية، فإن معدل الفساد أخذ في الازدياد. حسب مؤشر مدركات الفساد، انخفضت درجة مكافحة الفساد في بوتسوانا وناميبيا، بينما شهدت جنوب إفريقيا ركودًا. هذا لا يعني أن جهودهم في مكافحة الفساد قد تضاءلت، فقد واجهوا تحديات مختلفة، وكان كوفيد-19 أكثرها وضوحًا وحدائث. ومع ذلك، فهم يواجهون تحديات إدارية وتشريعية مختلفة، وكثيرًا ما لا تُمنح وكالات مكافحة الفساد التابعة لها ما يكفي من الاستقلالية أو الحماية أو السلطة، وإن عدم كفاءتها يقلل من ثقة الناس بها، ويقلل من نسبة الأشخاص الذين يبلغون عن الفساد.

علاوة على ذلك، لكل دولة تشريعات مختلفة لمكافحة الفساد، ولكن لا يتم تطبيقها بشكل صحيح. فالفساد الصغير ليس في الغالب مشكلة للمواطنين، ومع ذلك، فهي تعتبر مشكلة للشركات لأنها تضطر إلى دفع رشاي للحصول على التصاريح والمرافق، والمرور عبر الجمارك. ويعتبر قطاع المشتريات العامة هو القطاع الأكثر فسادًا في الدول الثلاث، خاصة مع الشركات الأجنبية. ومع ذلك، تعمل كل دولة على كشف الممارسات الفاسدة في جميع القطاعات.